دورالحوسبة الالكتروونية وآثرها الايجابي بالتشريعات الادارية والمالية وآثارها السلبية

أ.م.د. عباس مفرج الفحل

كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار

Email : dr.abbasmfrg63@uoanbar.edu.iq

الملخص

تطور دور تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وصار له الاهمية البالغة في تنفيذ أهداف وخطط التنمية المستدامة لأغلب بلدان العالم ، كما انتهجت النظم الادارية والرقابية في معظم أنحاء العالم إلى الاخذ بسياسات و قوانيين وبرامج الكترونية للحد من التعاملات الادارية الورقية ،وكذلك المعاملات المالية النقدية ،وخاصة التعاملات الضريبية التي هي محور بحثنا ، والتي تم التركيز عليها وذلك لاهميتها في إيرادات قانون الموازنة والانتقال تدريجيا إلى الاعتماد على التعامل الالكتروني الاداري والمعاملات المالية الإيرادية والمدفوعات الكترونيا ، كما أن ظهور شبكة الانترنيت وما أحدثته من عمل في قطاع الاتصالات أتاح للإنسان الحصول على ما يريد من المعلومات وبسرعة زمنية وخصوصا في مجال التعاقد والمراسلات ، بحيث يستطيع أي شخص أن يبرم العقود الادارية و المالية وأن يتفاوض من أجلها مع أية جهة أخرى وأينما وجدت وما دامت تتصل بشبكة الانترنيت ، إلا أنه رغم كل الايجابيات ظهرت سلبيات تحتاج للمعالجة .

الكلمات المفتاحية: الحوسبة ، التشريعات ، مالية ، سلبية.

The role of electronic computing and its positive and negative impact on administrative and financial legislation

Prof. Assist.Dr. Abbas Mufarrej Al-Fahal

College of Law political science / University of Anbar

Email: dr.abbasmfrg63@uoanbar.edu.iq

Abstract

The development of the role of information and communication technology is of great importance in the implementation of sustainable development goals and plans for most countries of the world, and administrative and control systems in most parts of the world have adopted policies, laws and electronic programs to reduce paper administrative transactions as well as monetary financial transactions, especially tax transactions, which are the focus of Our research, which was focused on, due to its importance in the revenues of the budget law, and the gradual transition to relying on electronic administrative dealing, involuntary financial transactions and electronic payments, and the emergence of the Internet and the work it has brought about in the telecommunications sector allowed people to obtain what they want information and quickly, especially in the field of Contracting and correspondence.

Key words: Computing, legislation, financial, negative.

مشكلة البحث

من منطلق الاهمية البالغة التي يحظى به نظام الحوسبة الالكترونية في تطبيق التشريعات الادارية والمالية بالعالم والعراق بالذات وزيادة فعالياته كونه يعد قياسا لنجاح أي نظام ، وتكون إشكاليتنا في هذا البحث من أجل التطرق إلى المواضيع الادارية والمالية بموجب التساؤلات التالية .

ماهي المزايا التي توفرها الحوسبة الالكترونية للإدارات عامة ؟

ما هو الاستخدام غير المشروع لوسائل الحوسبة الالكترونية ؟

وما هي المخاطر والمعوقات بالوقت نفسه ؟

أهمية البحث

تتجلى الاهمية النظرية للبحث من خلال اتصاله بمصلحة الدولة من جهة وحقوق الافراد من جهة أخرى مما يجعله أداة لخلق التوازن بين مصلحتين ، وكذلك تتمثل أهميته في بناء إدارة مواكبة التطور التكنلوجي والقضاء على ملفات الروتين وأساليب العمل التقليدي المتوارث والوقوف امام التحديات جمعيها ، فضلا عن مواجة الاشكاليات بعد تطبيق الحوسبة الالكترونية وبيان أهمية العمل الالكتروني بالإدارات كافة ، وبيان الفوائد الذي يقدمه العمل الالكتروني وتشخيص التحديات.

فرضية البحث

إن تطبيق الحوسبة الالكترونية في التشريعات الادارية والمالية تمثل خطوة باتجاه التغير في العمل التقليدي المعتمد إذ يحتاج إلى متطلبات عديدة ذات أثر كبير على أعمالها كسرعة الانجاز وانخفاض التكاليف إضافة إلى مواكبة التطور التكنلوجي في العالم.

خطة البحث

سيتم تقسيم هذه الدراسة الى مطلبين نخصص المطلب الاول الى مزايا الحوسبة الالكترونية الذي سيتم التطرق الى المزايا التي توفرها الحوسبة الالكترونية للضريبية في الفقرة الاولى والى المزايا التي توفرها الحوسبة الالكترونية للادارة الضريبية في الفقرة الثانية اما المطلب الثاني سنخصصه الى مخاطر الحوسبة الالكترونية .

المقدمة

اتجهت الانظمة الادارية والمالية في معظم الدول بالعالم باتجاه والاخذ بقوانين وبرامج تتجاوز التعاملات النقدية الورقية بسبب التصاعد التكنلوجي للمعلومات والاتصالات واحتلالها الاهمية الكبيرة في تنفيذ وتحقيق الاهداف المرجوة والخطط التي تحقق التنمية المستدامة .ثم التحول تدريجيا بالاعتماد على أنظمة المدفوعات الالكترونية ،ولابد في الوقت الحاضر أن ترتكز على تقنيات حديثة لتؤدي إلى زيادة معدلات النمو المرجوة خلال الفترة اللاحقة ،وهذه الخطوة تعد تعميماً للحوسبة الالكترونية بالعالم ،وخاصة بعد ظهور شبكات الانترنيت وما أحدثته من تطور في عمل الاتصالات فقد أتاحت للانسان الحصول على ما يحتاج من المعلومات بسرعة قياسية لم يشهدها العالم سابقا لذلك أصبحت من السهولة تنظيم المعاملات بين الاشخاص وخاصة في التعاقد والمراسلات ، بحيث يستطيع أي شخص أن يتفاوض ويتعاقد مع أية جهة وأينما تكون طالما تتصل بشبكات الانترنيت.

على الرغم من الدور الفعال الذي تؤدية شبكات الانترنيت بالعالم أجمع وبالعراق خصوصا إلا أنه يثير جملة من الاشكالات والمخاطر ،وهذا متعارف عليه حيث إن كل بيئة جديدة تخلق تحديات وإشكالات قانونية لابد لنا من الوقوف عليها لايجاد الحلول والتنظيم المناسب لها.

لذا سنتناول ذلك بايجاز بمطلبين الاول نخصصه لمزايا الحوسبة الالكترونية ،أما الثاني سيكون لمخاطر الحوسبة الالكترونية

المطلب الاول/ مزايا الحوسبة الالكترونية

للحوسبة الالكترونية مزايا متعددة يتعلق بعضها بالمؤسسة الضريبية والمكلفين المتعاملين بها وبعضهم الأخر متعلق بعوامل الزمان والمكان ووسائل العمل المتاحة لها، ولبيان أهم المزايا نستعرضها في الفرعين التاليين .

الفرع الاول/ المزايا والاثار الايجابية التي يوفرها نظام الحوسبة الالكترونية للضريبة

توفرالحوسبة الالكترونية للضريبة العديد من المزايا ومنها :

١ـ إختفاء الوثائق الورقية في المعاملات الضريبية:

يقوم الورق بدور رئيسي في المعاملات الضريبية، فالأوراق هي التي تحمل المعلومات والتعليمات وتستخدم في التوثيق والتصديق، فالورق له كثير من الخواص، فهو رخيص الثمن ويسهل استخدامه، ولكن يعيبه أنه يحتاج إلى حيز مكاني كبير لتخزينه، والكميات الضخمة من الأوراق المستخدمة في المعاملات الضريبية تؤدي حتما إلى تكاليف نقل وتداول مرتفعة، وبسبب هذا الكم الهائل من الأوراق فإنه يصعب الحصول على المعلومة بسرعة ،وكذلك يؤدي إلى تلف وضياع معاملات المكلفين، وهذا التأخير لا يمكن قبوله في عصر تزداد فيه القيمة الضريبية للمكلفين والهدف من الحوسبة الالكترونية هو خلق مجتمع المعاملات اللاورقية، أي إحلال دعائم إلكترونية محل الورقية، والاستغناء عن المستند الورقي بالمستند الإلكتروني للتغلب على سلبيات المستندات الورقية، ومن هذه السلبيات بطء حركة المستندات الورقية، واحتمال تأخير إجراءات إنجاز المعاملات الضريبية وتعرض مستنداتها الورقية للتلف، وشغلها حيز كبير للحفظ.

وتتميز الحوسبة الالكترونية بعدم وجود أي وثائق ورقية، إذ إن الإجراءات والمراسلات كافة بين طرفي المعاملات تتم إلكترونيا، وهو ما يتفق مع الغرض من الحوسبة الالكترونية، وهكذا يصبح المستند الإلكتروني ناجعاً .[١]

٢ـ تحسين الاداء الاداري والمالي

تُسهم الحوسبة الالكترونية وبشكل كبير في تحسين الاداء الاداري والمالي للدولة من خلال إعادة النظر في الاجراءات المتبعة في عمل المؤسسات الضريبية وذلك من خلال نشر الكفاءات العلمية والعملية في جميع مرافق الدولة، كما تُسهم في عمل تنسيق عالي المستوى بين الوحدات الادارية ومؤسسات الدولة الاخرى لتجاوز المركزية وروتين العمل وضمان السرعة والتواصل والمرونة في توفير الخدمة والقدر على معالجة جميع المعوقات من أجل ضمان استحصال جميع الديون الضريبية المترتبة على المكلفين.[٢]

٣_ تحسين عملية صنع القرار

تعتمد الحوسبة الالكترونية على وجود قاعدة من البيانات الحوسبة في اصدار القرار الملائم والصحيح، لذلك فان أهمية ودقة القرارات المتخذة تعتمد وبشكل أساسي على دقة المعلومات التي توفرها الحوسبة الإلكترونية.[٣]

٤_ الحد من التعقيدات الادارية

إن التعقيدات الادارية المتمثلة بالروتين المتبع في المؤسسة الضريبية تُعد من أهم المشاكل التي يعاني منها المكلف مما سبب تهرب العديد من المكلفين لذلك فإن أحد المميزات التي توفرها الحوسبة الالكترونية بيد أنها إدارة بلا مكان وبلا زمان ومن غير ورق ايضا، اذ تُعد غير مقيدة وتنهي البيروقراطية في النظام الاداري التقليدي، كما تُسهم الحوسبة على تسهيل الاعباء على المكلفين بدفع الضريبة من هم من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يواجهون مصاعب عند إنهاء معاملاتهم الضريبية.[٤]

٥_ تخليق الحياة العامة

عمل الحوسبة الالكترونية تُسهم في الحد من اللقاء بين المكلفين والموظفين بشكل أساسي وسيؤدي ذلك إلى الحد من الفساد الاداري المتمثل في الرشوة والمحسوبية والوساطة، ومن ثم فإنها تُسهم بإعاده الثقة بين المكلف والادارة الضريبية من خلال بناء تعاملات جديده بينهما اساسها العدالة والشفافية.[٥]

٦_ بناء دولة مشتركة

ان الحوسبة الالكترونية تعمل على توفير شبكة الانترنيت وهذا الامر يعد عاملاً مهماً في انفتاح النظام السياسي والاقتصادي وتعزيز مفهوم الحكومة الالكترونية الخدمية بدلا من الحكومة التقليدية السلطوية، كما تُسهم في تعزيز مشاركة الافراد المدنيين في اتخاذ القرار المحلي' ومن ثم النهوض بالديمقراطية بمعناها الحقيقي.[٦]

٧_ توفير الجهد اللازم لإكمال إجراءات معاملة الضريبة

إن الحوسبة الالكترونية تعزز فرص التوسع في إمكانية الحوار بين المكلفين بدفع الضريبة من الافراد والمؤسسات، لأنها تقلل المسافة بينهم، ومن ثم يجد المستهلك حاجته دون جهد كبير أو

عناء، وقد أدى ذلك إلى الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للضرائب إلى المكلفين الملتزمين بدفعها، ومن هنا تم تحسين فعالية وكفاءة استحصالها، وذلك من خلال التعامل على نحو مباشر دون تدخل الوسطاء التقليدين.(٧)

٨_الانفصال المكاني تتيح شبكة الانترنت للمؤسسات الضريبية القدرة على ادارة تعاملاتها الضريبية بكفاءة من اي موقع جغرافي ذلك ان مقر المعلومات الخاصة بالمؤسسات الضريبية يمكن أن يتواجد في أي مكان دون ان يؤثر على الاداء سرعة تغيير القواعد الحاكمة رغم أنه لم يتم بعد وضع صياغة النهائية للقواعد الخاصة بالنظام الضريبي الا ان هذه التشريعات الحاكمة في هذه التعاملات تتغير بمعدلات متسارعة ثم لابد من وجود الصياغة في إطار تشريعي يتسم بالمرونة وقابل للتعديل حتى يواكب منجزات التقدم التكنولوجي.(٨)

٩_ الاهمية الاقتصادية

تقوم الحوسبة الالكترونية بدور أساسي في تغيير الاداء الاقتصادي من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني الفوري، في مجالات المال والتجارة والاستثمار، بيد أن هذا الأمر أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الالكتروني الحديث الذي يساعد على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، وبذلك زيادة فرصة التجارة العالمية والوصول للأسواق العالمية، إذ إن هذه القطاعات كان من الصعب الوصول إليها سابقا، لذلك يمكن فهم الاهمية الاقتصادية للحوسبة الالكترونية من خلال أحد أنماطها الرئيسية والمتضمنة رفع قدرة الدولة المالية ، كما تعمل على خلق أماكن افتراضية للشركات التجارية لتسديد ما بذمتها من ديون ضريبية للدولة.(٩)

وفي نهاية الامر يدعو الباحث المشرع العراقي إلى الاخذ بنظام الحوسبة الالكترونية في مؤسسات الدولة بشكل عام وفي المؤسسات الضريبة بشكل الخاص حيث لا يخفى على الجميع ما يمر به العراق كدولة ومؤسسات وشعب من أزمة مالية ونقص في الاموال والايرادات بسبب السياسية التقليدية التي تتبعها السلطة في إدارة مؤسساتها من خلال إعادة تعديل التشريعات.

الفرع الثاني/ المزايا التي يوفرها نظام الحوسبة الالكترونية للادارة الضريبية

سوف نتطرق إلى الاثار الايجابية لنظام الحوسبة من خلال ما يلي(١٠)

١_ مساعدة الادارة الضريبية في التركيز على ما الذي يجب عمله لرفع كفاءة الاداء، من خلال الادارة لبرامج الادارة الضريبية مثل الجودة وإعادة التصميم للإجراءات الضريبية والخدمات المقدمة

للمكلف. أو بمعنى أخر قدرة الهيئة على تطوير وتحسين الأداء الضريبي على مستوى تقديم الخدمة أو على مستوى تطوير مهارات العاملين.

٢_التكلنوجيا الجديدة تحسين الاداء في جميع مراحل العملية الضريبية الادارية (التخطيط، التنظيم، الادارة والتنفيذ، المراقبة) بصورة عامة وتوخي الدقة والعدالة في الحوسبة الضريبية بصورة خاصة.

٣_سرعة في اتخاذ القرارات وتقديم المشورة والابتعاد عن الخطأ البشري.

٤_الحد من الفساد الاداري وهذه أهم ميزة ،وذلك لابتعاد الالتقاء المباشر بين الموظف والمكلف.

٥_ امتثال طوعي عالي، ومن ثم تُسهم ذلك في سهولة تقدير الضريبة وزيادة في تحصيل وجباية الضرائب.

٦_تمتلك الحوسبة الالكترونية عناصر قوة باستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والادارة في جميع المجالات، من حيث رفع كفاءة الاداء وكسب في الوقت والمال والجهد.

٧_توفر الحوسبة الالكترونية إمكانية المواطنين والمجتمع المدني في مناقشات السياسات الضريبية من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل علمي متفهم أكثر للمواطن واحتياجاته، إضافة لذلك ستكون لدى المجتمع ثقافة ضريبية بالإضافة الى هناك ثقة أكثر بالإدارة الضريبية.

٨_رقابة داخلية فعالة سريعة ودقيقة.

المطلب الثاني/مخاطر الحوسبة الإلكترونية

بالرغم من كل هذه المزايا التي تم ذكرها أعلاه هناك من المخاطر التي تسببها الحوسبة الإلكترونية ولذلك سنعرض هذه المخاطر في فرعين الاول بموجبه نتحدث عن المخاطر الفنية التي تهدد الحاسب الالكتروني، أما الفرع الثاني سنخصصه للحديث عن الاستعمال غير المشروع للحوسبة الالكترونية.

الفرع الاول/ المخاطر الفنية للحوسبة الالكترونية الضريبية

للحوسبة الالكترونية الضريبية هناك العديد من المخاطر الفنية التي سنذكرها مع التوضيح كما في ادناه :

١_ صعوبة إثبات حجية المستندات الإلكترونية بعد إثبات المستندات الإلكترونية

أهم المعوقات التي تواجه الحوسبة الإلكترونية بسبب اختلاف طبيعة المحرر الالكتروني عن مثيله التقليدي من المعلوم ان قواعد الاثبات اثنان قواعد موضوعية وقواعد شكلية (الإجرائية) ثم المتفق عليها من قواعد الاثبات الإجرائية تُعد من النظام لأنها تتعلق بقواعد الاثبات الموضوعية في بعضها يتعلق بالنظام العام في حين غالبيه تلك القواعد ليس من النظام العام لأنها موضوعه لحماية المتخاصمين ولهذا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفتها ويجوز للمحكمة ان تقضي بها من تلقاء نفسها.

إذ إن الكثير من التشريعات أقرت لحجية المحررات الإلكترونية ومساواتها بالمحررات التقليدية في الاثبات خلال مبدأ التناظر الوظيفي ويقصد به المساواة في الحجية ما بين الكتاب الالكتروني والكتاب التقليدية في الاثبات إشارة إلى ما ورد في القانون الفرنسي على أنه تعتمد بالكتابة المتخذة شكلاً الكترونياً وجعل شانها شان الكتابة على دعامة ورقية بشرط أن يكون في الامكان ضرورة تعيين الشخص الذي صدر منه تعد وتحفظ في ظروف من طبيعتها لضمان سلامتها.(١١)

٢- صعوبة الوثوق في هويه المكلفين وتوقيعاتهم الإلكترونية

إن الوثوق في هوية المكلفين ،تلك العملية التي يمكن من خلالها التحقق من هوية الشخص الذي يمارس نشاطه عبر شبكة الانترنت مع شخص آخر، فمن الطبيعي ان تكون الحوسبة الإلكترونية محاطة بالثقة عند إبرام المعاملة الضريبية لتسهيل التحقق من هوية الاطراف ومدى حجيتها، الا أن هذه الثقة قد تكون محدودة أو مهددة بعدم الصحة عبر الوسائل الإلكترونية، الامر الذي قد يتشكك من المكلف فيلجأ الى البحث عن كل حماية للطمأنينة بشان مدى امكانية تنفيذ الطرف الاخر لالتزامه القانوني، ومدى قدرات امن الاتصالات الإلكترونية في تحقيق المصداقية، ومن اهم سبل الوصول الى هذه المصداقية موثوقية التوقيعات الإلكترونية لكافة الافراد المكلفين بدفع الضريبة ،على أساس أن هذه التوقيعات تُعد بمثابة عنصر حيوي من عناصر نجاح الحوسبة الإلكترونية، طالما أنها مؤهلة لاكتساب نفس الشروط التي يتطلبها القانون في التوقيعات اليدوية التقليدية. (١٢)

٣- صعوبة المحافظة على سريه البيانات الشخصية

على مدى السنوات الماضية ومن ظهور شبكه الانترنت تزايد الظهر تنقل البيانات الإلكترونية وهذا الامر كثيرة معه كيفية المحافظة على سرية البيانات وكيفية حمايتها، حيث نجد صعوبة تتعلق بالنواحي الفنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرمجيات وأنظمة التشغيل، وأن سبب ذلك يكمن بوجود نقص واضح في التشريعات القانونية التي تنظم عمل الحوسبة الإلكترونية وكيفية اعتمادها في مؤسسات الدولة .

الفرع الثاني/مخاطر الاستعمال غير المشروع للحوسبة الألكترونية الضريبية

لم تكن وسائل الحوسبة الألكترونية الحديثة معروفة سابقاً من قبل بل أفرزتها البيئة الحديثة، ورغم ما تقدمه لهذه الوسائل الحديثة من مزايا ايجابية عديدة لم توفرها الوسائل التقليدية، فأنها تبقى غير مثالية إذ إنها أفرزت العديد من المخاطر والعيوب كونها لم تترك لتمارس دورها الايجابي الذي وجدت من أجله فقط، فتم استغلالها لتحقيق أهداف غير مشروعة تصل إلى حد الإجرام، إذ أزال صفة الدعائم المادية لهذه الوسائل والتي تُعد وسائل معالجة ألكترونياً بحيث تظهر على شكل صور على شاشة الحاسوب هو ما يعرف بعرض البيانات الرقمية التي تكون محل للجريمة المعلوماتية المالية، فقد تتعرض وسائل الحوسبة الألكترونية إلى الإستخدام غير المشروع(١٣). ومن هنا سوف نوضح صورة الإستخدام غير المشروع لوسائل الحوسبة الألكترونية من طرف المكلف وصورها كما يلي:

أولا_ الإستخدام غير المشروع لوسائل الحاسب الألكترونية من طرف المكلف: يحق للمكلف بدفع الضريبة إستخدام للحوسبة الألكترونية بمجرد الحصول على المعلومات الأساسية التي من خلالها يمكنه العمل على النحو الذي تم الاتفاق عليه بينه وبين مصدر الحوسبة الألكترونية، وبالتالي فأن أي استخدام يخرج عن الاطار الذي تم التوافق عليه فأنه يعد استخدام غير مشروع من شأنه أن يثير مسؤولية المكلف باستخدام الحوسبة الإلكترونية، ومن المعلوم أن المكلف هو الطرف الأكثر تعاملاً بوسائل الحوسبة الإلكترونية لذلك فأنه يعد الجهة الأكثر إحتمالا لإساءة استعمال هذه الوسيلة، وبذلك قد يقع الإستخدام غير المشروع لوسائل الحوسبة الإلكترونية من المكلف بدفع الضريبة نفسه(١٤).

ثانيا – صور الإخلال التي يرتكبها المكلف في حالة إستخدام الحوسبة الألكترونية في دفع الضريبة ومن هذه الصور هي كما يأتي:

١ـ حصول المكلف على وسيلة دفع إلكتروني للضريبة بصورة غير مشروعة: قد يلجأ المكلف إلى أستخدام طرق احتيالية لإستخدام وسائل الدفع الألكتروني من مصدرها لدفع ما مترتب عليه من ديون ضريبية، كأن يقدم للبنك مستندات شخصية مزورة، أو يدلي بيانات غير صحيحة، أو يقدم ضمانات وهمية غير حقيقية، وفي هذه الحالة لا يتمكن البنك المتعاقد مع الأدارة الضريبية من أن يحصل على ما مترتب بذمته من ديون ضريبية(١٥).

٢ـ إستخدام المكلف لوسائل الدفع الألكتروني خالية من الرصيد أو عدم كفايتها لمبلغ الدين: أن وسيلة الدفع الألكتروني تستخدم لعدة غايات للشراء المباشر، أو تستخدم في عملية السحب النقدي أو تستخدم في تسديد ما بذمة المكلف من ديون وتقوم مسؤولية حاملها إذا ما أستخدم وسيلة الدفع إستعمالات تعسفياً على الرغم من عدم وجود رصيد، أو عدم كفايته ويمكن تصور هاتين الحالتين عندما يقوم المكلف بتقديم البطاقة إلى البنك وهو يعلم أنه قد يستنفذ حدود الائتمان الممنوح له أو أن مجمل ديونه تتجاوز حدود هذا السقف(١٦).

٣ـ استخدام المكلف وسيلة الدفع الألكتروني بعد إلغائها أو إنتهاء مدة صلاحيتها: تعمل وسائل الدفع الألكترونية الحديثة لمدة محدودة يستوجب على المكلف بدفع الضريبة إبرام عقد لتجديدها إذا ما رغب في الاستمرار بإستيفاء المنفعة المتحققة منها ، وفي بعض الاحيان ووفقاً لشروط العقد قد يلجأ مصدر البطاقة إلى إنهاء التعامل بها من خلال إلغائها، وعند ذلك فإن استمرار المكلف أو حامل البطاقة بعدم قبول هذه البطاقة فإن العقد المبرم بين الجهة المصدرة والمكلف أو الحامل يفرض على جهة المصدرة لبطاقة الوفاء لثمن الضريبة المفروضة على المكلف ، فأن ذلك له آثار سلبية منها عدم إمكانية تجديد عقد البطاقة أو قد يستخدم المكلف أو الحامل وسيلة دفع منتهية الصلاحية (١٧) عقب إنتهاء مدة الصلاحية المحددة لوسيلة الدفع الألكتروني ينبغي على المكلف بدفع الضريبة أو حاملها الشرعي، أن يعيدها إلى البنك أو المؤسسة المصدرة لها، وأن استمر في استعمالها بعد انقضاء هذه المدة فسوف يعاقب جنائيا، بصرف النظر على التكييف القانوني لفعله، ولكن ما يعول عليه هو أن فعله غير مشروع ويستوجب مسائلته جنائياً عنه(١٨).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع حديث الا وهو دورالحوسبة الالكترونية الايجابي في التشريعات الادارية والسلبي في الوقت نفسه ،وهي من الامور التي فرضت نفسها بقوة خلال السنوات الاخيرة من هذا القرن ،ولان المعاملات الالكترونية تتعرض لمشاكل عدة لذلك اتجهنا نحو البحث بهذه الدراسة ،وقد اسفر بحثنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات نود ان نبينها كالاتي:

أولا :النتائج

١- تحويل الادارات الضريبية الى ادارات الكترونية يتطلب اجراءات عدة لمواجهة جميع المعوقات والمتطلبات وازالتها .
٢- إن من أهم معوقات تطبيق الادارة الضريبية الكترونيا في العراق خاصة هي القوى السياسية التي تقف ضد التغير وترفضه وتضع المعوقات أمامه .
٣- تطبيق التشريعات الضريبية الكترونيا تسهم بشكل كبير في رفع العجز المالي الذي يحصل في موازنات الدول .
٤- تسهم التقنيات الحديثة الالكترونية في القضاء على الفساد الاداري المالي المستشري حاليا في اغلب الدوائر المالية خاصة وبالخصوص الادارات الضريبية .

ثانيا : التوصيات

١- إقرار حجية المحررات الالكترونية ومساواتها بالمحررات التقليدية بالاثبات خلال مبدا التناظر الوظيفي وهي المساوات في الحجية مابين الكتابة الالكترونية والكتابة التقليدية .
٢- يجب أن تكون الحوسبة الالكترونية محاطة بالثقة عند إبرام المعاملة الضريبية من أجل تسهيل التحقق من هوية الاطراف ومدى حجيتها .
٣- قد تكون أو عندما تكون الثقة محدودة او مهددة بعدم الصحة فمن اهم سبل الوصول الى الثقة والمصداقية فيجب ان يكون التعامل من خلال التوقيعات الالكترونية لكافة الافراد المكلفين بدفع الضريبة ، طالما انها مؤهلة لاكتساب نفس الشروط التي تطلبها القانون في التوقيعات اليدوية التقليدية .
٤- على المشرع أن يضع تشريعات تسد النقص الحاصل بالتشريعات السابقة من أجل الحفاظ على سرية البيانات الشخصية .
٥- وضع أسس صحيحة تمنع المكلف من اللجوء إلى استخدام طرق احتيالية لاستخدام الدفع الالكتروني .
٦- على المكلف الضريبي الذي يستخدم وسيلة الدفع الالكتروني ابرام عقد تجديدها عند انتهاء صلاحيتها أو الغائها حتى يبتعد عن الاثار السلبية .لأنه إذا ما استمر استعمالها عقب انتهاء صلاحياتها فسوف يعاقب جنائيا كون فعله غير مشروع ويستوجب مسائلته جنائياً.

الهوامش

(١) مراد محمود يوسف مطلق، التعاقد عن طرق وسائل الاتصال الإلكتروني– دراسة مقارنة –رسالة دكتوراه، آلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢

(٢) مراد محمود يوسف مطلق، المصدر نفسه، ص ٣٣

(٣) د. سعد غالب ياسين ، الحكومة الالكترونية ،دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع ،ص١٤

(٤) إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الالكترونية ،دراسة مقارنة ،اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٧ ،ص٤٩

(٥) مراد محمود يوسف مطلق،مصدر سابق، ص ٣٣

(٦) د. زين عبد الهادي ، مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة ، ٢٠١١،ص٣

(٧) إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، مصدر سابق، ص٥٠

(٨) د.محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١ ،٢٠٠٩ ، ص١٤

(٩) كريم لحرش ، الحوكمة المحلية في المغرب ،الرباط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،ص(٧-١٤)

(١٠) الهيئة العامة للضرائب ، كراس متطلبات المشروع الالكتروني للضريبة ،٢٠١٨

(١١) مراد محمود يوسف مطلق، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني– دراسة مقارنة –، مصدر سابق ،ص٣٤

(١٢) عمرو عبد الفتاح يونس، جوانب قانونية للتعاقد الإلكتروني في إطار القانون المدني –دراسة مقارنة – بدون دارنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩،ص٥٩٠

(١٣) بومدين حسين، تفعيل فعاليات النظام الضريبي ،مجلة الابتكار والتسويق ،جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ،العدد الثاني ،٢٠١٥ ، ص ١٥٢.

(١٤) طارق عبد العال حماد، التجارة الألكترونية: الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، ط٢، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٧، ص ١٣١.

(١٥) محمد السيد الفقي، القانون التجاري: الاوراق التجارية، الافلاس، العقود التجارية، وعمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢، ص٧٠.

(١٦) طارق عبد العال حماد، التجارة الألكترونية: الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مصدر سابق، ص ١٢١.

(١٧) خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني في ضوء التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص٤٠.

(١٨) طارق عبد العال حماد، التجارة الألكترونية: الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مصدر سابق، ص١٢٢.

المصادر

١. إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الالكترونية ،دراسة مقارنة ،اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٧ .

٢. بومدين حسين، تفعيل فعاليات النظام الضريبي ،مجلة الابتكار والتسويق ،جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ،العدد الثاني ،٢٠١٥ ،.

٣. خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني في ضوء التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.

٤. د. زين عبد الهادي ، مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة ، ٢٠١١،

٥. د. سعد غالب ياسين ، الحكومة الالكترونية ،دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع ،

٦. طارق عبد العال حماد، التجارة الألكترونية: الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، ط٢، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٧،.

٧. عمرو عبد الفتاح يونس، جوانب قانونية للتعاقد الإلكتروني في إطار القانون المدني- دراسة مقارنة - بدون دارنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩.

٨. كريم لحرش ، الحوكمة المحلية في المغرب ،الرباط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع .

٩. محمد السيد الفقي، القانون التجاري: الاوراق التجارية، الافلاس، العقود التجارية، وعمليات البنوك، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢.

١٠. د.محمد سمير احمد ، الادارة الالكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١ ،٢٠٠٩.

١١. مراد محمود يوسف مطلق، التعاقد عن طرق وسائل الاتصال الإلكتروني –دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، آلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧

١٢. الهيئة العامة للضرائب ، كراس متطلبات المشروع الالكتروني للضريبة ،٢٠١٨